مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **15/10/2020**

نص السؤال

دعوى أن الصحابة تحرجوا من تدوين الحديث وروايته لعدم شرعيته

الجواب التفصيلي

أن الصحابة تحرجوا من تدوين الحديث وروايته لعدم شرعيته(*)

هة:

لها.

هة:

1) إن تحرج الصحابة - رضي الله عنهم - في رواية الحديث النبوي الشريف وكتابته، وتثبتهم - بشتى طرق التثبت - مما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - أمر ثابت تنص عليه كتب السنة والتاريخ والطبقات

2) إن الأقوال التي أثرت عن كبار الصحابة في المنع من كتابة الحديث تدل دلالة واضحة على مدى حرصهم وحيطتهم في رواية الحديث وكتابته، وهي في الوقت نفسه موقوتة بالعلة التي دفعتهم إلى مثل هذا،

3) لقد كره الخلفاء الراشدون كثرة التحديث، ونهوا المكثرين من الصحابة، إلا أن هذه الكراهة شملت نوعين فقط من الأحاديث، وهما: أحاديث الرخص، والأحاديث التي يصعب فهمها على العامة من الناس، ولم

يل:

ل:

عقل المنصف أن يمدح المرء بمحمدة له، وأن يذم بمذمة فيه. لكن... أن تغيب محامد المرء ولو كثرت، وتذاع مساويه ولو قلت، فهذا مما لا يقبله عقل ولا منطق. وإذا كان أحد الشعراء تعجب من هذا الأمر، قائلا:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا

مني وما سمعوا من صالح دفنوا

ي لنا - نحن المسلمين - أن نعجب أشد العجب مما درج عليه المشككون والطاعنون من تحويل المحاسن إلى مساوئ، والمحامد إلى مذمات؛ وذلك أن هؤلاء ما فتئوا يطعنون في الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - ف

جب من موقف هؤلاء تجاه تحرج الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - من رواية الحديث الشريف وتدوينه؛ فإذا افترضنا - جدلا - أن الصحابة الكرام لم يتحرجوا في هذا الصدد، ولم يتثبتوا فيما يروى عن النبي - صلى ا

ما أن يطعن في الصحابة الكرام لأنهم تحرجوا في رواية الحديث وكتابته فهذا لا يقبل عقلا.

ون بالحق، إلا أنهم قلبوا النتيجة التي يؤدي إليها؛ اعترفوا بأن الصحابة تحرجوا في رواية الحديث الشريف وكتابته، وهذا حق لا نختلف معهم فيه، ولكننا نختلف معهم في ذهابهم إلى أن الدافع الذي دفعهم إلى مثل

ابة في رواية الحديث النبوي الشريف وكتابته وتدوينه، وتثبتهم - بشتى طرق التثبت - فيما يروى عنه صلى الله عليه وسلم - أمر ثابت تنص عليه كتب السنة والتاريخ والطبقات.

"فلا تنازع في أن كثيرا من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يتحرجون من رواية الحديث - أي من ترديده - وأنهم كثيرا ما كانوا يتثبتون حينما يسمعون حديثا من أحد الرواة، وليس معنى هذا رفه

لظاهر التحرج والتثبت في هذا الصدد كثيرة، منها:

1. **تحامي الرواية عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - والإقلال منها.**
2. **التشدد في الحرص على أداء الحديث كما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم.**
3. **التثبت في قبول الحديث والاحتياط في روايته والعمل به.**
4. **الارتحال في طلب الحديث[2].**

ال:

يء قط: قال رسول الله. فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فنكس رأسه، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه. قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو [3].

ال -

بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في الشام واستغرق شهرا ليسمع منه حديثا واحدا لم يبق أحد يحفظه غير ابن أنيس»

[4][5].

حله[6].

رحلة في جيل التابعين حيث تفرق الصحابة في الأمصار بعد الفتوحات يحملون معهم ميراث النبوة، وما كان يتيسر أن يحيط أحد علما بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دون الرحلة إلى الأمصار، وملاحقة ا

"قال سعيد بن المسيب، سيد التابعين: إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام. وقال بسر بن عبد الله الحضرمي: إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه. وقال :

ها الطاعنون أن يتكبد المرء عناء الرحلة والسفر طيلة شهر - أو أقل أو أكثر - لكي يطلب ويلتمس حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يؤمن بأنه ليس من الدين في شيء، وبأن في القرآن غنى عنه؟!

إلى أن تحرج الصحابة من رواية الحديث وكتابته يؤكد تثبتهم من صحة ما ينسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من أحاديث، لكي ينقلوه إلى من بعدهم صحيحا سالما من أي زيف أو تدليس أو وضع، ولا يفهم م

تفسير الصحيح لأقوال مانعي كتابة الحديث من الصحابة في الصدر الأول:

بن.

ويدفع ما ذهب إليه هؤلاء الطاعنون، وذلك في سياق حديثه عن كتابة الحديث في عصر الصحابة، يقول: "مع ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من إباحة للكتابة، ومع ما كتب في عهده من الأحاديث على أبـ

أبدا"[8].

لجد"[9].

ال:

حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان فيما كتب إليه: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالس [10].

واه"[11]. وهذا يدل على أنه خشي أن يشتغل الناس بكتابة السنة ويدعوا القرآن، أو أن يشتغلوا بغير القرآن الكريم، ونراه يكتب بعض السنة بيده حين زالت علة المنع، فعن مسعر عن معن قال: "أخرج إلي عبد الر

هم"[13].

يئه"[14].

شبه"[15].

من"[16]، أضف إلى هذا ورع الصحابة وخشيتهم من أن يكون ما يملونه أو يقيدونه غير ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم"[17].

التي أثرت عن بعض الصحابة في المنع من كتابه الحديث - تسلم إلى نتيجة تخالف النتيجة التي زيفها هؤلاء المتعسفون، فهي تدل على مدى حرص الصحابة وحيطتهم في رواية الحديث وكتابته، وهي في الوقت ن

. نوعا الأحاديث التي نهى الخلفاء عن الإكثار من روايتها:

هم.

ا جزءا من الحق أريد به باطل؛ وذلك أنهم خلصوا من ادعائهم السابق إلى أن الخلفاء الراشدين لم يؤمنوا بأن للسنة دورا كبيرا في التشريع الإسلامي، فأهملوها، بل ومنعوا الناس من التحديث بها.

الحقيقة كاملة، وذلك في سياق تفنيده لادعائهم هذا، يقول: "أما شبهة نهي الخلفاء عن الإكثار من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بالأحاديث التي كانت محفوظة في صدور الرجال، فكان من الحيـ

رة التحديث في عصر الخلفاء لم تكن شاملة لكل الأحاديث، بل كانت مقصورة على أحاديث الرخص؛ خشية أن يركن إليها الناس ويتركوا أحاديث العزائم.

ن فيها مشكلات يصعب فهمها على عامة الناس، وقد اعتنى علماء الحديث من بعد بهذا النوع وعالجوه علاجا علميا جيدا، مثل "مشكل الآثار" للطحاوي، و "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

وية"[18].

ة القول أن مثيري هذه الشبهة اعترفوا بالحق إلا أنهم أرادوا به باطلا؛ وذلك بقلب النتائج التي تسلم إليها المقدمات.

ن رواية أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكتابتها؟! وأية مذمة بل وأية منقصة في أن يسلك الصحابة الكرام كل الطرق التي تعينهم على الحفاظ على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتمكنهم من أن يز

كل العيب فيمن يلبسون الأمور على الناس، ويحاولون أن تتحول محامد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى مطاعن يطعن فيهم بسببها.

سة:

الكرام - رضي الله عنهم - في رواية الحديث وتدوينه أمر ثابت ومقرر، وهو محمدة من محامدهم، وقد تحولت هذه المحمدة إلى مذمة على ألسنة الطاعنين الذين قلبوا النتائج التي تسلم إليها هذه المحمدة.

كرام في رواية الحديث النبوي وتدوينه, وتثبتهم - كثيرة, منها: تشددهم في الحرص على أداء الحديث كما سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم, وارتحالهم في طلب الحديث، وكان ذلك كله من أجل الحفاظ على الـ

رويت عن الصحابة في المنع من كتابة الحديث كانت موقوتة بالعلة التي انطلقت منها هذه الأقوال، وهي الخوف من أن يختلط القرآن بالسنة، فلما أمن ذلك الخوف كتب هؤلاء المانعون أنفسهم الأحاديث.

ي عن كثرة التحديث بأحاديث الرخص، والأحاديث التي قد تكون فيها مشكلات ويصعب على العامة فهمها، دون غيرها من الأحاديث، ولم يطلقوا نهيهم كما ادعى المغرضون.

المراجع:

(*) الشفاعة: محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، د. مصطفى محمود، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1999م. دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التع

النبوية شبهاتها عبر القرآنيين الجدد في ماليزيا، مركز دراسات السنة، القاهرة، 1999م. (www.saaid.net (http://www.saaid.net

اهرة، ط1، 1999م، ص15.

اهرة، ط1، 1419هـ/ 1999م، ص77: 86.

[3]. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (1/ 10)، رقم (23). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (23).

[4]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الخروج في طلب العلم، (1/ 208، 209) معلقا.

روت، ط1، 1422هـ/ 2002م،ص42: 46.

[6]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة النوعية، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، (1/ 392).

روت، ط2، 1404هـ/ 1984م، ص224.

[8]. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، باب: كتاب العلم، (11/ 257)، رقم (20484).

[9]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة النوعية، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، (1/ 275).

[10]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: اللباس و الزينة، باب: تحريم لبس الحرير، (8/ 3190)، رقم (5314).

يروت، ط2، 1974م، ص54.

[12]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة النوعية، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، (1/ 311).

[13]. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من لم ير كتابة الحديث، (1/ 133)، رقم (469).

يروت، ط2، 1974م، ص35.

[15]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة النوعية، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، (1/ 275).

يروت، ط2، 1974م، ص57.

قاهرة، ط4، 1425هـ/ 2004م، ص309: 315 بتصرف.

قاهرة، ط1، 1999م، ص16، 17.